الأمم المتحدة S/2008/454

مجلس الأمن

Distr.: General
10 July 2008
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن طلب نيبال مساعدة الأمم المتحدة لدعم عملية السلام في نيبال

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٧٩٦ (٢٠٠٨)، الذي قرر فيه المجلس، بناء على طلب حكومة نيبال، واستنادا إلى توصية الأمين العام، أن يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال، وذلك وفقا لما جاء في قرار مجلس الأمن ١٧٤٠ (٢٠٠٧)، حتى ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وكان قد تم إنشاء بعثة الأمم المتحدة في نيبال بوصفها بعثة سياسية خاصة تناط بها ولاية رصد إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين التابعين للحزب الشيوعي (الماوي) ولجيش نيبال مع مساعدة الطرفين في ترتيبات رصد وقف إطلاق النار وتقييم الدعم التقني لانتخاب جمعية تشريعية في جو من الحرية والتزاهة وتوفير فريق مصغر من مراقبي الانتخابات.

٢ – ويستعرض هذا التقرير مدى التقدم المحرز في عملية السلام وفي تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال، منذ تقريري السابق المقدم إلى المجلس في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ (S/2008/313).

ثانيا – التقدم المحرز في عملية السلام

٣ – جاء انعقاد الجمعية التأسيسية المنتخبة ديمقراطيا، في ٢٨ أيار/مايو ليشكل معلما بارزا على طريق عملية السلام في نيبال. ومن المقرر أن تضع الجمعية مشروع دستور جديد خلال العامين القادمين وأن تضطلع بدور المجلس التشريعي خلال هذه الفترة الانتقالية. وفي دورتها الأولى أدلى أعضاء الجمعية الحاضرون بعدد من الأصوات يبلغ ٥٦٠ صوتا مؤيدا مقابل ٤ أصوات لإنهاء النظام الملكي في نيبال بعد أن ظل قائما على مدى ٢٣٩ سنة ولإنشاء جمهورية اتحادية ديمقراطية. وتم كذلك إقرار تعديل دستوري يقضي بإنشاء منصبي الرئيس

ونائب الرئيس. ومنح الملك السابق غياندیرا شاه ما يتمتع به أي مواطن نيبالي من حقوق مع تحمله ما يتحمله أي مواطن من مسؤوليات كما منح مهلة ١٥ يوما لإخلاء قصر نارايانهيتي في وسط كاتماندو وهو ما قام به يوم ١١ حزيران/يونيه.

٤ - وهكذا جاء إنشاء جمهورية بطريقة سلمية وسط احتفالات جماهيرية باستثناء بعض الحوادث الثانوية التي نجمت عن تفجير أجهزة متفجرة مرتجلة في مركز بيرندرا للمؤتمرات الدولية وهو مقر الجمعية، وفي مواقع أخرى في كاتماندو ويقال إنها تمت على يد جماعات هندوسية أصولية في الأسبوع الذي شهد عقد الجمعية دورتها الافتتاحية.

٥ - وفي تقريري السابق نوهتُ بأنه رغم ما تم من انتخاب أعضاء الجمعية، إلا أن ثمة تحديات ما زالت ماثلة بما في ذلك الاتفاق على أسس تشكيل حكومة جديدة. وبعد إعلان لجنة الانتخابات في ١٨ أيار/مايو النتائج النهائية لانتخاب الجمعية بدأت المفاوضات بشأن تشكيل حكومة جديدة من أكبر ثلاثة أحزاب وهي الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) وحزب المؤتمر النيبالي والحزب الشيوعي في نيبال (الماركسيون - اللينينيون المتحدون). ويؤكد الدستور الانتقالي على أهمية ممارسة الحكم من خلال توافق الآراء فيما تتفق جميع الأحزاب السياسية الكبرى على أنه بما أن الماويين هم أكبر حزب في الجمعية فهم مخولون بذلك بأن يقودوا الحكومة، وإن كان هناك أحزاب رئيسية أخرى، ولا سيما حزب المؤتمر والحزب الماركسي اللينيني الموحد، ومنتدى حقوق الشعب الماديسي طرحت عددا من الشروط من أجل مشاركتها في حكومة يقودها الماويون أو في تأييد تلك الحكومة.

٦ - وقد أمكن تخطي بعض العقبات المهمة التي صادفت تشكيل حكومة جديدة في ٢٥ حزيران/يونيه عندما وقّع تحالف الأحزاب السبعة على اتفاق مهم (اتفاق بين الأحزاب السياسية على تعديل الدستور ومواصلة عملية السلام). وهو يعالج عدة قضايا تتعلق بعملية السلام. وفي الجلسة التالية للجمعية، المعقودة في ٢٦ حزيران/يونيه، أعلن رئيس الوزراء غيرجايرا سادكويرالا استقالته، وهي المتوقع تقديمها فور انتخاب رئيس للجمهورية ودعا الماويين إلى تشكيل حكومة. وفي التاريخ نفسه قدمت الأحزاب السياسية أسماء الأعضاء الـ ٢٦ الذين رشحتهم من بين صفوفها لمجلس الوزراء على أساس تفاهم سياسي بعكس قوة الأحزاب الموجودة في الجمعية.

٧ - وفي ٢٥ حزيران/يونيه، أقر مجلس الوزراء مشروع قانون يهدف إلى تنفيذ عدة عناصر أساسية من الاتفاق من خلال تعديلات في الدستور المؤقت. ومن شأن مشروع القانون أن يستبعد الإشارة إلى تحالف الأحزاب السبعة ويوسع نطاق الالتزام إلى حيث التعاون مع الأحزاب الأخرى الممثلة في الجمعية. كما سينص على تعيين الحكومة، وأعضائها

من خلال أغلبية بسيطة من أعضاء الجمعية بدلا من أغلبية الثلثين. كما يتم انتخاب الرئيس بأغلبية بسيطة إذا لم يتم التوصل إلى توافق بين الأطراف. أما التعديلات الأخرى فتنص على ضم زعيم حزب المعارضة إلى المجلس الدستوري، وإن كانت الأحزاب السياسية منقسمة بشأن ما إذا كان زعيم المعارضة سيكون عضوا كذلك في مجلس الأمن الوطني.

٨ - وينص الاتفاق على حل محدد زمنيا لعدد من القضايا الرئيسية المرتبطة بعملية السلام. وهو يقتضي أن يتم خلال خمسة عشر يوما إنهاء النشاط شبه العسكري لعصبة الشباب الماوي الشيوعي التي تعهد الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) بأنها سوف تلتزم كاملا بقوانين البلاد. ويطلب من الماويين أيضا إعادة جميع الممتلكات التي تم الاستيلاء عليها خلال نفس الأجل الزمني بحيث يصار إلى اتخاذ إجراءات قانونية بعد ذلك. ويعيد الاتفاق التزام الأحزاب بأن تنشئ خلال شهر واحد عدة لجان بما في ذلك لجنة وطنية للسلام وإعادة التأهيل، ولجنة للحقيقة والمصالحة ولجنة عملية لإعادة تشكيل الدولة، ولجنة للتحقيق في حالات الاختفاء ولجنة للإصلاح الزراعي.

٩ - ومن القضايا الرئيسية في المفاوضات التي أفضت إلى الاتفاق، قضية الدمج وإعادة التأهيل وإدارة الأسلحة وإيداع أفراد الجيش الماوي في أماكن التجميع. ويقتضي الاتفاق إعادة تشكيل اللجنة الخاصة المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل وفي المادة ١٤٦ من الدستور المؤقت بما يكفل ضم ممثلي الأحزاب السياسية في الجمعية. وتبدأ اللجنة الخاصة أعمالها خلال ١٥ يوما من تشكيل مجلس الوزراء وفي غضون فترة ٦ أشهر لا تتحمل الدولة بعدها أي مسؤولية عن المقاتلين الذين يتم التحقق من هوياتهم مما لم يتم دمجهم أو إعادة تأهيلهم. أما المقاتلون المحققة هوياتهم فيُخيرون بين إمكانية الدمج ضمن هيئات الأمن ''بعد استيفاء المتطلبات المعمول بها''، أو الحصول على حزمة اقتصادية وبدائل أخرى من أجل إعادة التأهيل. وريثما يتم الدمج وإعادة التأهيل يوضع أفراد وأسلحة الجيش الماوي تحت إشراف ورقابة وتوجيه اللجنة الخاصة. في حين لا تقوم أي صلة منذ بداية العملية بين المقاتلين الماويين وبين أي منظمة سياسية حيث يتعين عليهم الخيار بين المسؤوليات السياسية أو العسكرية. وينص الاتفاق أيضا على تقديم طلب إلى الأمم المتحدة لكي تواصل لفترة ٦ أشهر أخرى أعمالها الحالية في رصد وإدارة شؤون الأسلحة والجيشين ''طبقا لأحكام الاتفاق المتعلق بإدارة شؤون الأسلحة والجيشين''.

١٠ - وقد انطوت المفاوضات المتصلة بالاتفاق, وما تلاها من تعديلات أدخلت على الدستور المؤقت، على حالات ملموسة من توافق الآراء فيما بين أكبر ثلاثة أحزاب ولم يكن من اليسير التوصل إليها. وإن لم يتسن تحقيق توافق كامل في هذا المضمار

وخاصة فيما يتعلق بتخصيص المناصب الكبرى فيما بين أطراف الائتلاف المرتقب أو الاتفاق على المرشحين الذين يمكن انتخابهم بتوافق الآراء. وقد أصر حزب المؤتمر النيبالي، بوصفه ثاني أكبر الأحزاب، على أن يتاح له إمكانية تسمية مرشحيه للرئاسة وإلا بقي ضمن صفوف المعارضة. أما الأحزاب الماديسية المنتخبة حديثا وهي لم تكن طرفا في المفاوضات فقد حالت دون عرض مشروع القانون خلال جلسة الجمعية المعقودة في ٢٨ حزيران/يونيه عندنا أعاقت الإجراءات، وطالبت بإدراج التعهدات، وبخاصة الواردة في اتفاق ٢٨ شباط/فبراير المبرم بين الحكومة والجبهة الماديسية الديمقراطية المتحدة، في صلب التعديلات الدستورية، ثم واصلت إعاقتها جلسات الجمعية في الأيام التالية. وفي الوقت نفسه، وبعد اجتماعات بين زعماء الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) وحزب المؤتمر الوطني والحزب الماركسي - اللينيني الموحد مع الأحزاب الماديسية، أنشأت الأحزاب الثلاثة الكبرى فرقة عمل تتولى إعداد مشروع قانون تكميلي يضم تعديلات دستورية بما من شأنه معالجة الشواغل الرئيسية للأطراف الماديسية.

١١ - وقد أُحرز قدر من التقدم في إنشاء اللجان التي تتولى تصريف الأعمال الاعتيادية للجمعية والإشراف على صياغة النظام الداخلي اللازم لحسن أدائها مهام وضع دستور جديد والنهوض بمهمة المجلس التشريعي. ولكن الأعمال الفنية للجمعية لم تبدأ بعد. بيد أن الأعضاء الجدد المنتخبين للجمعية، التي يمثل فيها ٢٥ حزبا سياسيا شرعوا في التساؤل عن أهمية أوضاعهم لأن المفاوضات كانت تتم أساسا فيما بين أكبر الأحزاب والأعضاء الآخرين في تحالف الأحزاب السبعة.

١٢ - كما أن التأخيرات في المفاوضات السياسية نجم عنها أثر سلبي على أعمال الحكومة المؤقتة التي لم تتضرر أعمالها فقط من جراء استقالة الحزب الماركسي - اللينيني الموحد إلا في نيسان/أبريل، بل تأثرت أيضا بفعل قرار مماثل اتخذه الوزراء الماويون في شهر حزيران/يونيه. ومن ثم تواجه الحكومة تحديات ملحة بما في ذلك إعداد الميزانية للسنة المالية المقبلة التي يتوجب تقديمها بحلول منتصف تموز/يوليه. ومن التحديات الأخرى الارتفاع الذي طرأ مؤخرا على أسعار الوقود وحالات نقص الأغذية في المجتمعات المحلية النائية والتأخيرات في توصيل المواد التعليمية للمدارس، وكلها أمور تقتضي اهتماما فوريا فيما تتزايد الاحتجاجات في طول البلاد وعرضها.

١٣ - وكما لاحظتُ في تقريري السابق فلم يتم الوفاء بعد بكثير من الالتزامات المتعهد بها في اتفاق السلام الشامل، وفي الاتفاق المكون من ٢٣ بندا المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وفي اتفاقات أخرى، ومما يستدعي القلق بخاصة حقيقة عدم إحراز تقدم

خلال هذه الفترة فيما يتعلق بتسريح القصّر ومن سواهم ممن تحققت البعثة من عدم أهليتهم بموجب عملية التحقق الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في نيبال، في حين تقول القيادة الماوية إنها ما زالت ملتزمة بتسريحهم فور أن يتم تنصيب الحكومة.

ثالثا – مركز بعثة الأمم المتحدة في نيبال

١٤ – بعد الاختتام الناجح لانتخابات ١٠ نيسان/أبريل، بما في ذلك إعادة الاقتراع في ١٠٦ من مراكز الاقتراع، تم سحب موظفي الانتخابات من المقاطعات والمناطق وجرى إغلاق مكتب المساعدة الانتخابية في ٣١ أيار/مايو. كما انخفض عدد مراقبي الأسلحة مع اختتام الدوريات. واعتبارا من ٣٠ حزيران/يونيه كان قد تبقى ١٥٥ من مراقبي الأسلحة من أصل قوام مأذون به يبلغ ١٨٦. وفي ذلك التاريخ بلغ مجموع موظفي البعثة ٨٠٢ من أصل ١ ٠٤٥ من الموظفين المأذون بهم. وفي إطار التحضير لإنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال في ٢٣ تموز/يوليه، تم في أيار/مايو إنشاء قوة عمل لإنهاء البعثة مكلفة بتحقيق هدفين هما: (أ) ضمان تحويل فعال للمهام المتبقية إلى عناصر منظومة الأمم المتحدة في نيبال؛ (ب) مساعدة الموظفين، سواء كانوا وطنيين أو دوليين على التقدم طلبا للالتحاق بوظائف بديلة.

١٥ – ويؤسفني أن أفيد بأنه لم يتم حتى الآن توقيع اتفاق مركز البعثة. ومع ذلك فإن المسائل النهائية المتصلة بالمبالغ المدفوعة إلى هيئة الطيران المدني في نيبال قد تم حلها، كما وقعت في ١٥ أيار/مايو مذكرة تفاهم بين بعثة الأمم المتحدة وبين هيئة الطيران المدني في نيبال تنظم الدفع مقابل الخدمات المقدمة إلى البعثة. والمعروف أن اتفاق مركز البعثة يتعين أن يحظى بموافقة مجلس الوزراء قبل توقيعه باسم حكومة نيبال.

رابعا – أنشطة بعثة الأمم المتحدة في نيبال

ألف – رصد الأسلحة

١٦ – واصل مكتب رصد الأسلحة التابع لبعثة الأمم المتحدة في نيبال رصد امتثال الجيش النيبالي والجيش الماوي للاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين. وقد تم الاضطلاع بهذه المهمة بنسبة آخذة في التضاؤل من القوام المأذون به، بعد أن غادر البعثة ٢٢ من مراقبي الأسلحة خلال الفترة بين ١٠ نيسان/أبريل و ٣٠ حزيران/يونيه دون أن يحل محلّهم أحد نظرا لأن ولاية البعثة قد أوشكت على الانتهاء. ومن بين مراقبي الأسلحة الحاليين البالغ عددهم ١٥٥، سيكون ٦٥ قد أنهوا مدّة خدمتهم بحلول منتصف تموز/يوليه. ونتيجة لذلك،

سيتبقى في البعثة ٩٠ من مراقبي الأسلحة، ويمكن لهؤلاء الاستمرار في العمل بعد ٢٣ تموز/يوليه في حال تمديد الولاية الحالية.

١٧ - وفي إطار خطة تقليص قوام مكتب رصد الأسلحة، أعاد المكتب تنظيم انتشاره، حيث اقتصر على ثلاثة قطاعات - القطاع الشرقي (بيراتناغار)، والقطاع الأوسط (كاتماندو) والقطاع الغربي (نيبالغونج) - بعد أن كان يغطي في الأصل خمسة قطاعات، متوخيا في ذلك مواصلة الرصد الفعال باستخدام فريق أصغر لرصد الأسلحة حتى نهاية الولاية الحالية. وبحلول منتصف تموز/يوليه، سيجري حل هذه القطاعات بدورها وفيما تنفذ جميع العمليات، عدا مراقبة أماكن تخزين الأسلحة على مدار الساعة، بواسطة أفرقة متجوّلة من هذه القطاعات ومن مقر مكتب رصد الأسلحة في كاتماندو. وقد صُمّمت هذه العملية بحيث تكفل استمرار العمليات باستخدام الموارد المتاحة حتى نهاية الولاية الحالية ثم ولفترة زمنية محدودة بعد ذلك، عند الطلب. وكما اشتملت إعادة الهيكلة على حل أفرقة الرصد المشتركة في جميع القطاعات اعتبارا من ٣٠ أيار/مايو.

١٨ - وقد ظلّت اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد، التي يرأسها كبير مراقبي الأسلحة، بمثابة آلية فعالة لتنفيذ اتفاق السلام الشامل والاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين. كما واصل نائبا الرئيس، وأحدهما من كبار ضباط الجيش النيبالي والآخر من كبار ضباط الجيش الماوي، تعاونهما الوثيق في مجال صنع القرارات وتبادل المعلومات واتخاذ تدابير بناء الثقة وحل المنازعات. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، عقدت اللجنة ٧٧ اجتماعا. وخلال الفترة ٢٤ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه، عُقد ١٧ اجتماعا تم خلالها اتّخاذ قرارات بتوافق الآراء بشأن أربع حالات مقدّمة إلى اللجنة. وإضافة إلى ذلك، عُقدت عدّة اجتماعات ثنائية لكفالة التنفيذ السريع لقرارات اللجنة.

١٩ - وفي اجتماعها الثالث والسبعين، ناقشت اللجنة التقارير المتعلّقة بوفاة رجل أعمال من كاتماندو من جرّاء اعتداء أفراد الجيش الماوي عليه بالضرب المبرح في موقع التجميع الرئيسي في مقاطعة شيتوان. واتفقت آراء أعضاء اللجنة على أن هذا العمل يمثّل انتهاكا خطيرا للاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين. وقد أصدرت البعثة بيانا أدانت فيه بشدّة حادثة القتل ودعت الماويين إلى التعاون الكامل مع الشرطة بما يكفل القبض على جميع المسؤولين عن إصدار أو تنفيذ الأوامر بالخطف أو القتل، ومعاقبتهم وفقا للقانون. وأنشأت الحكومة لجنة تحقيق قضائي للتحقيق في حادثة القتل، وتتعاون البعثة معها بتقديم المساعدة في جوانب معيّنة من التحريّات التي تجريها (انظر أيضا الفقرة ٥٥).

٢٠ - كما أجرى مكتب رصد الأسلحة مراجعة كاملة لأسلحة الجيش الماوي المخزّنة في مواقع التجميع الرئيسية السبعة والمستخدمة في تأمين المحيط الخارجي لكلّ من المواقع الرئيسية والفرعية الـ ٢٨، إلى جانب تلك التي تسيطر عليها مفرزة أمن القيادة الماوية في كاتماندو. وتضمّنت هذه العملية أعمال التفتيش، ووضع تشفير شريطي جديد، وتصنيف الفئات المختلفة للأسلحة حسب صلاحيتها التشغيلية. وستتاح نتائج هذا التقييم كمورد يُرجع إليه مستقبلا عند اتّخاذ القرارات في اللجنة الخاصة التي ستتولّى، بموجب اتفاق السلام الشامل والدستور المؤقّت، الإشراف على أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم وإدماجهم عندما تعيد حكومة جديدة تشكيل هذا الجيش.

باء - الإجراءات المتعلقة بالألغام

٢١ - منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ ظلت وحدة الإجراءات المتعلقة بالألغام بالبعثة تدعم الجيشين النيبالي والماوي في الوفاء بالتزاماتهما بموجب الاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين. وقد أنجزت الوحدة تدمير جميع الأجهزة الانفجارية اليدوية الصنع الموجودة في مواقع التجميع التابعة للجيش الماوي. وتم تدمير ٢٥٠ ٧ كيلوغراما من المواد المتفجرة في تسعة مواقع، ومنها ٦٨٢ ١٤ جهازا انفجاريا مرتجلا.

٢٢ - كما تتعاون وحدة الإجراءات المتعلقة بالألغام مع الجيش النيبالي في تنمية قدرة وطنية في مجال إزالة الألغام بحيث تطهّر حقول الألغام المضادة للأفراد الـ ٥٣ التي كان الجيش النيبالي قد زرعها، وذلك حسبما ينصّ عليه اتفاق السلام الشامل. وحتى ٢٠ حزيران/يونيه، تم تدريب ٨٠ من أفراد المديرية الهندسية بالجيش النيبالي، مع تطهير أربعة حقول ألغام بالكامل، وتطهير حقلين جزئيا، كما أوشك إنجاز تطهير حقلين آخرين. وأُحرز تقدم ملموس في تنمية قدرات الجيش النيبالي في مجال إزالة الألغام، غير أنه يلزم مواصلة الدعم لكفالة توافر القدرات لدى الجيش النيبالي لكي يفي بالتزاماته بموجب اتفاق السلام الشامل.

٢٣ - وما برحت البعثة، تشترك مع منسّق الأمم المتحدة المقيم، في التشاور مع السلطات الحكومية للتأكّد من نواياها حيال استمرار تقديم الأمم المتحدة الدعم في مجال الإجراءات المتعلّقة بالألغام بعد انتهاء الولاية الحالية للبعثة. وما زالت الأمم المتحدة على استعداد، إذا طلبت ذلك حكومة نيبال، لأن تواصل تقديم الدعم في مسائل الإدارة والتنسيق والتنفيذ بما يكفل التصدي لمشكلة الألغام الأرضية.

جيم – الدعم الانتخابي

٢٤ – في ٨ أيار/مايو، أعلنت لجنة الانتخابات النتائج النهائية لانتخابات الجمعية التي أجريت في ١٠ نيسان/أبريل حيث تم التنافس على ٥٧٥ من مقاعد الجمعية البالغ عددها ٦٠١ مقعدا. وتلا ذلك أن أصدرت اللجنة توجيها لأعضاء الجمعية الخمسة الذين فاز كل منهم بمقعدين عن دائرتين في جزء التصويت الخاضع لنظام الفائز بأكثرية الأصوات بأن يستقيل كل منهم من إحدى الدائرتين بحلول ٧ حزيران/يونيه. ثم أعلنت اللجنة عن إجراء الانتخابات الفرعية في الدوائر الخمس المتبقية، على أن يتم ذلك مبدئيا في شهر تشرين الأول/أكتوبر، عقب انتهاء فترة الرياح الموسمية. ونشرت لجنة الانتخابات خلاصة لإحصاءات انتخابات الجمعية وأصدرت تقريرها السنوي.

٢٥ – وحتى ٣١ أيار/مايو، قُدمت إلى محكمة الجمعية التأسيسية ١٢ شكوى تتصل بالانتخابات، وكلها يتعلق بالجزء الخاضع لنظام الفائز بأكثرية الأصوات. وتدعي معظم الشكاوى أن عمليات ”حشو صناديق الاقتراع“، أو المخالفات التي وقعت في مراكز اقتراع محدّدة، قد أثّرت على نتائج الانتخابات. ومن المقرّر أن تصدر محكمة الجمعية التأسيسية حكمها في هذا الخصوص خلال فترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر. وحتى ٢٠ حزيران/يونيه، صدر في حق اثنين من المرشحين الفائزين أمران مؤقتّان (وهي أوامر ابتدائية بحيث يمكن الطعن فيها) مما حال بينهما وبين أداء القسم والمشاركة في أعمال الجمعية. وقد رُفض الأمر المؤقّت في حالتين. وما زال يتعيّن على المحكمة إصدار حكمها النهائي بشأن جميع القضايا.

٢٦ – وعقدت لجنة الانتخابات في ١٨ أيار/مايو حلقة عمل تقييمية لكبار الموظفين والموظفين المختصّين بالإشراف على نتائج الانتخابات البالغ عددهم ٢٤٠. وقد أتاح هذا الحدث، الذي حضره أعضاء مكتب المساعدة الانتخابية التابع للبعثة، فرصة لموظفي الإشراف على الانتخابات لمناقشة عملية الانتخابات التي أجريت على المستوى الوطني ولتقديم توصيات بشأن إجراء الانتخابات مستقبلا. وعُقدت حلقة عمل تقييمية حضرها ٧٥ من موظفي انتخابات المناطق التابعين للجنة الانتخابات يومي ٤ و ٥ حزيران/يونيه، وشارك مكتب المساعدة الانتخابية أيضا في هذه الحلقة. وخلص المشاركون في حلقتي العمل إلى أن مكتب المساعدة الانتخابية قام بدور إيجابي، ولا سيما في المزيد من التوعية بدور لجنة الانتخابات وتعزيز ثقة الجماهير في العملية الانتخابية على صعيد المقاطعات.

٢٧ – وعقد مكتب المساعدة الانتخابية جلسات لاستخلاص المعلومات من مستشاري انتخابات المناطق التابعين للبعثة في المقر الإقليمي في أواخر نيسان/أبريل وفي كاتماندو يومي ١٢ و ١٣ أيار/مايو. وقد شارك فيها النظراء من لجنة الانتخابات وممثلون من مقر متطوعي

الأمم المتحدة في بون. وعقدت آخر جلسات استخلاص المعلومات من مستشاري انتخابات المناطق ومستشاري المقر في كاتماندو في ٢١ أيار/مايو. وأدرجت الاستنتاجات والتوصيات والدروس المستفادة من مختلف المشاورات ضمن التقرير النهائي للمكتب الذي أُغلق في ٣١ أيار/مايو.

٢٨ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، تلقّيت تقرير التقييم النهائي الذي قدّمه فريق خبراء رصد الانتخابات عقب زيارته الأخيرة لنيبال خلال الفترة من ٥ نيسان/أبريل إلى ٨ أيار/مايو ٢٠٠٨. وجاء التقييم الفني للعملية الانتخابية في التقرير إيجابيا بوجه عام. وهذا التقييم، الذي يستند إلى معلومات جُمعت من شريحة عريضة تمثّل الأطراف ذات الصلة، يغطي مختلف جوانب العملية ما بين إدارة الانتخابات والإطار القانوني ودعم وسائل الإعلام، إلى الحالة السياسية والأمنية. وفي ملاحظاته الختامية، أوصى فريق الخبراء بالتصدي مستقبلا لعدّة مسائل في مجالات من قبيل تسجيل الناخبين والإطار القانوني.

دال - الشؤون المدنية

٢٩ - لاحظ مكتب الشؤون المدنية التابع للبعثة زيادة تدريجية في الأنشطة الإجرامية للجماعات المسلحة منذ إجراء انتخابات الجمعية، وبالأخص أعمال الاختطاف مقابل فدية، وحالات الابتزاز، وتفجير الأجهزة المتفجرة المرتجلة، في وسط وشرق تاراي بشكل رئيسي. وتلقّت البعثة بلاغات عن وقوع ٢٧٠ حادثة انطوت على ٤١ حالة وفاة و ٤٧ اختطافا و ٤٤ تفجيرا للأجهزة المرتجلة سُجّلت في الشهرين التاليين للانتخابات.

٣٠ - وتعزى زيادة أنشطة الجماعات المسلّحة إلى عدد من العوامل المتداخلة ومنها سحب قوات الشرطة التي سبق نشرها أثناء فترة الانتخابات، ونشوء جماعات مسلّحة جديدة شجّع على ظهورها غياب النشاط الفعال من جانب الشرطة، والصعوبات التي ينطوي عليها مراقبة حركة الجماعات المسلحة والعناصر الإجرامية عبر الحدود، وتجدّد الحملات الاحتجاجية التي تمارس الضغط من أجل تلبية مطالب الشعب الماديسي، وجهود معارضة أنشطة الماويين وعصبة الشباب الشيوعي المتزايدة في تاراي.

٣١ - وبعد فترة هدوء حلّ في أول الأمر خلال الأسبوع التالي للاقتراع، زادت أيضا الأنشطة العنيفة المنسوبة إلى عصبة الشباب الشيوعي وغيرها من الكوادر الماوية مع استمرار العصبة في ممارسة أنشطتها شبه الأمنية. ومن ذلك مثلا تشغيل هياكل إدارية موازية، واتخاذ إجراءات ''إنفاذ قوانين'' بصورة غير رسمية، والتأثير على عملية التقدّم للمناقصات الحكومية وإرسائها، وارتكاب الاعتداءات البدنية وأعمال التخويف ضد مؤيدي الأحزاب المنافسة والصحفيين وغيرهم. وفي الأسابيع الأخيرة، قام كل من حزب المؤتمر النيبالي والحزب

الشيوعي في نيبال الماركسيون – اللينينيون المتحدون ومنتدى حقوق الشعب الماديسي إمّا بتأسيس جناح شبابي أو بإصدار تعليمات إلى جناحه الشبابي للتصدي، وفقا للادعاءات، للتهديد المتصور من جانب عصبة الشباب الشيوعي، مما قد يؤدي إلى تزايد المواجهات بين هذه الجماعات.

٣٢ - وما برحت المنازعات المتصلة بالأراضي تمثل مشكلة معقّدة، بل تفاقمت هذه المشكلة بسبب مصادرة الماويين للأراضي والممتلكات وقيامهم بإعادة توزيعها أثناء النزاع المسلح. وفي منطقتي الغرب الأقصى والغرب الأوسط، تزايدت مؤخرا احتجاجات المعدمين المحرومين من الأرض، بينما مثّلت إعادة الأراضي الزراعية التي تم الاستيلاء عليها أو احتلالها أثناء النزاع إحدى المسائل الرئيسية في المفاوضات بين الأحزاب السياسية. ويشير تحليل البعثة للنزاعات المحلية إلى ضرورة توسيع جدول الأعمال بحيث يتجاوز مسألة إعادة الأراضي اعتماد سياسات إصلاح زراعي شاملة تأخذ في الحسبان إنتاجية الأراضي الصالحة للزراعة والحاجة إلى حلول منهجية لمعاناة المعدمين من الأرض، ومنهم مَن أصبحوا الآن منتفعين من الأراضي المستولى عليها.

٣٣ - وعقب انتخابات الجمعية، تحوّل مكتب الشؤون المدنية من تركيز أعماله على رصد العنف المتّصل بالانتخابات والإبلاغ عنه إلى توثيق التعاون مع المؤسسات الوطنية وفريق الأمم المتحدة القطري بما يمكّنه من استمرار أعماله. وتتضمّن هذه العملية التعاون مع وزارة السلام والتعمير على تنقيح اختصاصات لجان السلام المحلية المتوخّى إنشاؤها في المقاطعات لرصد اتفاق السلام الشامل. وتتعاون البعثة مع الإدارات المحلية والمجتمع المدني على صعيدي المقاطعات وما دون المقاطعات للمساعدة على بناء العلاقات بين العناصر الحكومية الفاعلة والجماعات المحلية، ولا سيما الجماعات المهمّشة تاريخيا.

٣٤ - وقد اتخذت البعثة في كل منطقة عدّة مبادرات للمساعدة من خلال مساعيها الحميدة على التصدي للتحديات التي تواجه عملية السلام على الصعيد المحلي، وذلك في شراكة مع المؤسسات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة المعنيّة. وتسعى هذه الشراكات إلى كفالة استمرار دعم هذه المبادرات بعد انتهاء الولاية الحالية للبعثة.

هاء - قضايا الجنسين والإدماج الاجتماعي وحماية الطفل

٣٥ - يواصل قسم الشؤون الجنسانية التركيز بصفة أولية على الجمعية ودور عضواتها المنتخبات. وتشكل النساء نحو ثلث أعضاء الجمعية البالغ عددهم ٥٧٥ عضوا، مما يضع نيبال في المركز الرابع عشر من بين ١٣٥ بلدا جرى ترتيبها وفقا لعدد النساء في برلماناتها الوطنية المنتخبة. وتواصل الأفرقة الإقليمية التابعة للقسم الدعوة إلى مشاركة النساء في الحياة

السياسية. وقد تفاعلت مع عضوات الجمعية سواء من أجل المساعدة على بناء الثقة ولإذكاء الوعي بشأن مسائل السياسة العامة التي ستناقشها الجمعية، ولا سيما حقوق المرأة أو لإدماج شواغل المرأة في عملية وضع مشروع الدستور. وتسعى الأفرقة إلى التشجيع على إنشاء شبكات للجماعات النسائية المحلية لضمان إلمام الجمعية بالقضايا الرئيسية موضع الاهتمام في المقاطعات. كما تواصل تقديم المساعدة الفنية لعدد من المنظمات بشأن الاستراتيجيات المتعلقة برسم السياسات المتصلة بقضايا المرأة.

٣٦ - وفيما يتعلق بتقليص حجم البعثة، فقد حدد القسم عددا من المسائل التي سيعالجها الشركاء الآخرون، ومنهم تحديدا فريق الأمم المتحدة القطري. وتنطوي هذه المسائل على تيسير تمكين المرأة سياسيا ومشاركتها في أعمال الجمعية فضلا عن دعم وتيسير إدماج النساء، وعلى وجه الخصوص مَن ينتمين إلى الجماعات المهمشة تاريخيا في الجهود المحلية لبناء السلام.

٣٧ - وقد أجرى قسم الشؤون الاجتماعية تحليلا لنتائج الانتخابات من حيث تمثيل الجماعات المهمشة تاريخيا. وكما ورد في تقارير سابقة، فإن هذه الجماعات من الداليت، والجانجاتي، والماديسي والأقليات الدينية - ممثلة في الجمعية بأعداد وكذلك بنسب مئوية، تفوق تلك التي كانوا يتمتعون بها في عضوية أي هيئة وطنية أخرى منتخبة في تاريخ نيبال. بيد أن السكان من الداليت والجانجاتي ممثلون تمثيلا ناقصا بالمقارنة مع حجم هؤلاء السكان، وأعربت جماعات الجانجاتي عن القلق بشأن عدم تمثيل كل من جماعات الجانجاتي المعترف بها البالغ عددها ٥٩ جماعة. وأشاروا إلى هذا الافتقار للتمثيل الكامل بوصفه انتهاكا لاتفاق ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧ المبرم بين الحكومة والاتحاد النيبالي لقوميات الشعوب الأصلية، وضغطوا من أجل أن يرشح مجلس الوزراء أعضاء الجمعية البالغ عددهم ٢٦ كي يكون من بينهم أعضاء الجماعات التي لن يتاح لها التمثيل بطريقة أخرى.

٣٨ - وقام موظفو قسم الشؤون الاجتماعية في المناطق الخمس ببعثات ميدانية إلى ١٥ مقاطعة حيث اجتمعوا مع أعضاء المجتمعات والمنظمات المحلية التي تمثل الجماعات المهمشة تاريخيا. وأعرب محاوروهم عن تأييدهم بشكل عام لنتائج الانتخابات، مشيرين إلى أن الجمعية الوطنية الشاملة يتعين أن تضمن تمثيل مصالحهم في عملية وضع الدستور الجديد. وتقدم البعثة الدعم لجهود المنظمات غير الحكومية القائمة على المستويين المحلي والوطني بغية تعزيز الوعي بين هذه الجماعات بشأن عملية وضع مشروع الدستور وما يترتب عليها من آثار.

٣٩ - ويواصل موظفو الشؤون الاجتماعية الاجتماع إلى أعضاء المجتمعات المحلية والمنظمات الممثلة للجماعات المهمشة تاريخيا على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية لرصد مسائل عملية السلام ذات الصلة بهذه الجماعات. وقد أشارت النتائج التي توصلوا إليها إلى أن هذه الجماعات تساورها شواغل بشأن تمثيلها في عمليات صنع القرار على المستويات كافة؛ وبشأن زيادة فرص العمل، ولا سيما للشباب؛ وتحسين الأمن الغذائي وتقديم خدمات أساسية من قبيل الرعاية الصحية؛ والتنفيذ السليم للأحكام القانونية التي ترد ع الممارسات الاجتماعية التمييزية؛ وإيجاد الحلول اللازمة لقضايا عدم امتلاك الأراضي. ويواصل القسم التعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وسائر شركاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية ذوي الصلة، بشأن المعلومات المتصلة بالجماعات المهمشة تاريخيا ومشاركتها في عملية السلام على جميع المستويات، وما برح يوافي هؤلاء الشركاء بالمعلومات التي يمكن أن تساهم في عملهم مستقبلا بما يؤدي إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي والسياسي.

٤٠ - كما رصد قسم حماية الطفل حالة الأطفال في مواقع تجميع الجيش الماوي فضلا عن الذين أفرج عنهم بشكل غير رسمي من مواقع التجميع. وفي ١٢ أيار/مايو اجتمعت الحكومة، والماويون والأمم المتحدة لأول مرة لمناقشة تدابير تسريح الأفراد المسقطة أهليتهم من الجيش الماوي فضلا عن الأطفال. وذكر الماويون أن التسريح لن يتم قبل تشكيل حكومة جديدة، على الرغم من أن اتفاق السلام الشامل يتطلب إطلاق سراحهم فورا. وتم الاتفاق بين الحكومة والماويين على عقد اجتماع بشأن هذه المسألة في وقت لاحق، إلا أن هذا الاجتماع لم يُعقد حتى الآن.

٤١ - وتواصلت جهود القسم، بالاقتران مع جهود كل من مفوضية حقوق الإنسان واليونيسيف، لرصد أثر العنف في تاراي على حياة الأطفال، حيث أودى هذا العنف بحياة صبي يبلغ من العمر ١٢ عاما لقي مصرعه من جراء انفجار القنبلة الذي أعلنت جماعة أخيل تاراي موكتي مورشا المسؤولية عنه. وقامت جماعات أخرى من التاراي بزرع القنابل في المدارس والعيادات مما أدى إلى إصابات بين الأطفال وورد عدد من التقارير عن اختطاف الأطفال وكان بعضها بسبب الانتماءات السياسية لأسرهم.

٤٢ - ويشكل التأخير في إطلاق سراح الأطفال من مواقع التجمع العديد من التحديات لعملية السلام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الكثير من الأطفال والشباب الذين كانوا متورطين سابقا في النزاع قد تُركوا من دون ملجأ يذكر. وهناك حاجة ملحة لتوجيه طاقاتهم نحو أنشطة بناءة. وفي أيار/مايو أجرى القسم مقابلات مع أكثر من مائة طفل (تجاوزت أعمارهم ١٢ عاما) من خلفيات مختلفة على نطاق نيبال كلها بشأن توقعاتهم. وكانت فرصة العمل

هي أعم الشواغل بين صفوفهم حيث كان الكثيرون منهم يتمنون الحصول على عمل داخل نيبال وإلاّ اضطروا إلى الهجرة منها.

واو – الشؤون السياسية

٤٣ – واصل مكتب الشؤون السياسية التابع للبعثة رصد الحالة السياسية في البلد وتحليلها ومساعدة قيادة البعثة في جهودها الرامية إلى دعم عملية السلام. ودأب موظفو الشؤون السياسية على الاجتماع بانتظام مع الأطراف السياسية ذات العلاقة، بمن في ذلك المسؤولون الحكوميون وممثلو الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني فضلا عن الفعاليات الإقليمية والدولية. وجرى رصد أنشطة الجماعات الصغيرة المقاتلة – المسلحة منها وغير المسلحة على حد سواء، واحتمال إعاقتها عملية السلام. كما واصل المكتب تقييم حالة تنفيذ اتفاق السلام الشامل فضلا عن غيره من الاتفاقات ذات الصلة. وقدم المكتب إحاطات لفريق الأمم المتحدة القطري ولاجتماعات المجتمع الدولي الأوسع نطاقا، وهو يتابع عن كثب الديناميات اللاحقة للانتخابات سواء داخل الأحزاب السياسية أو فيما بينها فضلا عن الدور المتنامي للجماعات المهمشة تاريخيا وأثرها على السياسة الوطنية. ويراقب المكتب سير الإجراءات الأولية للجمعية.

زاي – الإعلام والاتصال

٤٤ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير ركزت وسائل الإعلام الوطنية والعالمية تركيزا خاصا على الجلسة الافتتاحية للجمعية والاجتماعات التي تلتها، وعلى المفاوضات بين الأحزاب السياسية بشأن تشكيل الحكومة ومغادرة الملك السابق غيانيندرا قصر نارايهيتي بعد كلمته إلى وسائل الإعلام. ومما ركزت عليه أيضا وسائل الإعلام، الدور المستقبلي المحتمل للبعثة.

٤٥ – وجددت الجلسة الأولى للجمعية، المعقودة في ٢٨ أيار/مايو، تركيز اهتمام وسائل الإعلام العالمية بنيبال بعد انتخابات ١٠ نيسان/أبريل. وقد أصدرت بيانا هنأت فيه شعب نيبال على انعقاد اجتماع الجمعية التاريخي. واضطلع ممثلي الشخصي بإحاطات ومقابلات عدة تتعلق بإجراء الانتخابات والتحديات المتبقية لعملية السلام.

٤٦ – وواصلت المواد الإعلامية التي صدرت عن البعثة التركيز على أنشطة البعثة اللاحقة للانتخابات وعلى تحديات عملية السلام. وشملت هذه المواد برنامجا إذاعيا بست لغات، وإصدار عددين من صحيفة البعثة. وأعد فريق البعثة الإعلامي عددا من المواد لتوثيق أعمال البعثة، بما في ذلك كتاب وعدد من الأفلام القصيرة عن دعم الأمم المتحدة لعملية السلام، وكتاب عن المرأة وعملية السلام.

٤٧ - وعمل الفريق الإعلامي أيضا على نحو وثيق مع المنسق المقيم في تخطيط استراتيجية إعلامية لفريق الأمم المتحدة القطري لما بعد انتهاء الولاية الحالية للبعثة.

٤٨ - كما واصلت وحدة الترجمة التحريرية والشفوية العمل على نحو وثيق مع قسم الإعلام والاتصال، فضلا عن جميع الأقسام الفنية والإدارية التابعة للبعثة، من أجل توفير ترجمة تحريرية وشفوية سريعة، ومتسقة، ودقيقة. وتولت الوحدة عملية الإشراف والتنفيذ من أجل تحويل نظامها لإدارة سير العمل وأداة الترجمة المدعومة آليا إلى خادوم عام، ومحمي بنظام كلمة السر على شبكة الإنترنت. وجرت مناقشات مع فريق الأمم المتحدة القطري بشأن إمكانية تحويل قدرة الوحدة إلى الفريق مع نهاية ولاية البعثة.

حاء - السلامة والأمن

٤٩ - وقد ظلت الحالة الأمنية في شتى أنحاء البلد هادئة بشكل عام عقب انتخاب الجمعية باستثناء منطقة تاراي الوسطى والشرقية حيث استمرت أنماط العنف المماثلة لتلك التي كانت تشاهد قبل الانتخابات كما أفادت الشرطة بازدياد النشاط الإجرامي. ولم يقع تهديد مباشر ضد موظفي الأمم المتحدة أو ممتلكاتها. ولا يزال التنسيق والتعاون بين قسم السلامة والأمن بالبعثة ومكتب نيبال التابع لإدارة شؤون السلامة والأمن قويا ومتركزا على استمرار توخي الموظفين الحذر والامتثال لإجراءات الأمم المتحدة المطبقة حاليا وفيما يتعلق بالأمن والتنقل.

خامسا - دعم البعثة

٥٠ - توقعا لانتهاء ولاية البعثة، قام مكتب دعم البعثات باتخاذ عدد من المبادرات الخاصة بالموارد البشرية لمساعدة الموظفين الدوليين والوطنيين على إيجاد فرص عمل مستقبلا. وأُعدت قائمة بمهارات الموظفين الوطنيين، وأتيحت لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في نيبال؛ ونُظمت حلقات عمل تدريبية أُتيحت لجميع موظفي البعثة بهدف تطوير مهاراتهم في مجال استخدام الحاسوب وإجراء المقابلات وكتابة التقارير؛ وأُنشئت مراكز توظيف في كاتماندو والمقار الإقليمية لتقديم المساعدة الإدارية للموظفين الذين سيتركون الخدمة. كما أن شعبة الموظفين الميدانيين التابعة لإدارة الدعم الميداني تجري حاليا استعراضا لمؤهلات الموظفين الوطنيين والدوليين الراغبين في العمل مع بعثات ميدانية أخرى، وقد أوفدت فريقا متخصصا إلى البعثة لتيسير هذه العملية.

٥١ - وبعد مغادرة المستشارين الانتخابيين في أيار/مايو وإعادة تشكيل مكتب رصد الأسلحة، قام مكتب دعم البعثات بنقل المعدات الزائدة عن الحاجة من المقر الإقليمي إلى كاتماندو، وبدأت الاستعدادات لنقل الأصول والتصرف فيها.

سادسا – حقوق الإنسان

٥٢ – لم تتحسن حالة حقوق الإنسان منذ إجراء الانتخابات، ولا سيما الحالة في تاراي. وأبرزت عودة نشاط الجماعات المسلحة مدى ضعف قدرة الشرطة على إنفاذ القانون، وخصوصا فيما يتصل بحماية السكان المدنيين. وفي نفس الوقت، حققت مفوضية حقوق الإنسان في حالتين ادعي فيهما أن الشرطة أعدمت، خارج نطاق القضاء، أعضاء من جماعات مسلحة، فزاد بذلك عدد عمليات القتل غير المشروع التي يُدعى أن الشرطة ارتكبتها عام ٢٠٠٨ إلى ١٨ عملية على الأقل. وفي معظم الحالات، لم تبذل أي محاولات جدية للتحقيق في هذه العمليات. وفي حالة الماويين السبعة الذين لقوا مصرعهم برصاص الحرس الأمني المرافق لأحد المرشحين في الانتخابات في ٨ نيسان/أبريل، شُكلت لجنة تحقيق خاصة يُتوقع أن تقدم تقريرها إلى الحكومة في تموز/يوليه.

٥٣ – وفي ٢٨ أيار/مايو، قُتل ثلاثة أشخاص وأُصيب سبعة حين أطلقت شرطة نيبال النار على حشد عنيف من المحتجين أمام مكتب إدارة المقاطعة في كايلالي. وجاء هذا الاحتجاج عقب الاعتداء الخطير الذي تعرض له أحد الصحفيين في ٢٧ أيار/مايو على يد مجموعة من الأشخاص، من بينهم كوادر من الحزب الماوي، بسبب نشره مقالا ينتقد الماويين. وأثناء الاحتجاج، كان الصحفيون، ومعهم ممثل عن اتحاد الصحفيين النيباليين، يعقدون اجتماعا مع السلطات داخل مكتب إدارة المقاطعة. وخلص تحقيق لمفوضية حقوق الإنسان إلى أن الشرطة قد أفرطت في استخدام القوة للسيطرة على الجماهير المحتشدة، كما أعرب عن شواغل إزاء عدم تدخل السلطات واعتقال المسؤولين عن الاعتداء على الصحفي، ورغم وقوع الاعتداء بحضور كبير مسؤولي المقاطعة ورئيس شرطة محلي.

٥٤ – ويبدو أن نتائج الانتخابات، مع ما يصحبها من شكوك بشأن تشكيل الحكومة المقبلة، قد زادت من تقاعس الشرطة عن اتخاذ إجراءات ضد كوادر الحزب الماوي المتورطة في أنشطة إجرامية وانتهاكات لحقوق الإنسان. ورغم مركز الصدارة الذي تبوأته قيادة الحزب الماوي عقب الانتخابات، فإنها لم تتخذ خطوات فعالة لوقف انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها رابطة الشباب الشيوعي وكوادر أخرى من الحزب الماوي. وثمة تقارير عديدة لمثل هذه الانتهاكات، تشمل التهديدات والاعتداءات الجسدية وحالات الاختطاف. وقد حظيت هذه الانتهاكات باهتمام كبير من وسائل الإعلام، فيما واصلت الأحزاب السياسية، شأنها في ذلك شأن المجتمع المدني، مطالبة الماويين بأن يكفلوا احترام كوادر الحزب للقانون. وفي الحالات التي حققت فيها مفوضية حقوق الإنسان في هذه الحوادث، تشير

النتائج إلى أن العديد منها مرتبط بتعزيز سيطرة الحزب الماوي على مستوى المقاطعات، وخصوصا مناطقها الفرعية، عقب إجراء الانتخابات.

٥٥ - وفي أخطر الحوادث التي وقعت، توفي في بداية أيار/مايو رجل أعمال من كاتماندو، كان قد اختطفه أفراد من الجيش الماوي في ٢٧ نيسان/أبريل، نتيجة الضرب المبرح في موقع التجميع الرئيسي بمقاطعة تشيتوان. وشُرع في اتخاذ إجراءات قضائية ضد ثلاثة أفراد من الجيش الماوي متهمين بالقتل، وأحدهم برتبة قائد لواء، هو حاليا رهن الحبس الاحتياطي. وشكلت الحكومة لجنة تحقيق قضائي للنظر في عملية القتل التي ادعى الماويون أن مرتكبيها 'كوادر من مستويات دنيا' (انظر أيضا الفقرة ١٩).

٥٦ - ولم تحرز الحكومة أي تقدم في اتجاه إقرار آليات للعدالة الانتقالية، ولا اتخذت خطوات للتصدي لمسألة الإفلات من العقاب. وشمل الدعم الذي قدمته مفوضية حقوق الإنسان لضحايا النزاع، في مقاطعة باربديا، مساعدة جمعية تضم أسر الأفراد الذين اختفوا بعد أن اعتقلتهم قوات الأمن. وفي هذا الصدد، قدمت المفوضية ١٣٥ حالة اختفاء إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي.

٥٧ - وفيما يتصل بقيام أفراد الجيش النيبالي الملكي سابقا بقتل أحد كوادر الحزب الماركسي - اللينيني الموحد في دانغ عام ٢٠٠٥، و ٣٦ عاملا في كاليكوت عام ٢٠٠٢، أصدرت المحكمة العليا توجيها في ١٢ أيار/مايو يأمر الحكومة بإصدار تشريع يجرم الإفراط في استخدام القوة من جانب أفراد قوات الأمن، مع تعويض أي ضحايا لهذا السلوك. كما أصدرت المحكمة توجيهاتها إلى السلطات بالتحقيق مع أفراد قوات الأمن المتورطين في عمليات القتل وملاحقتهم قضائيا.

٥٨ - وتسعى مفوضية حقوق الإنسان، بالتشاور مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، إلى زيادة أنشطتها الرامية إلى الإسهام في بناء قدرات اللجنة الوطنية في إطار من التعاون المتبادل. وشملت هذه الأنشطة مشروعا مشتركا في منطقة الغرب الأقصى لمعالجة المسائل المتصلة بعدم ملكية الأراضي وبحالات الإخلاء القسري وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي المنطقة الشرقية، قامت مفوضية حقوق الإنسان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وإحدى المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان بتنظيم حلقة عمل لمسؤولي الشرطة والصحة لمعالجة مسألة الرعاية الطبية المتاحة للمعتقلين أثناء الحبس الاحتياطي، مع ما يرتبط بذلك من حالات التعذيب وسوء المعاملة.

٥٩ - وستواصل مفوضية حقوق الإنسان النهوض بدور مهم خلال الفترة القادمة، سواء في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أو في منع أعمال العنف، ولا سيما عن طريق أنشطة الرصد التي تقوم بها في جميع أنحاء البلد.

سابعا - التنسيق مع الفريق القطري للأمم المتحدة

٦٠ - منذ إجراء الانتخابات قام الفريق القطري للأمم المتحدة باستعراض خُطتيه، المشتركة والانفرادية، لتقييم أفضل طريقة للاستجابة لمقتضيات هذه المرحلة من مراحل عملية السلام. ولمواصلة التقدم المحرز حتى الآن، وكفالة تحقيق نتائج دائمة، ستعمد المرحلة المقبلة من هذه العملية إلى التركيز أساسا على التنفيذ الناجح لإجراءات إنمائية ملموسة يمكنها أن تحدث تغييرات في الحياة اليومية لشعب نيبال الذي يتطلع إلى مستقبل بنَّاء يعمه السلام.

٦١ - وكما حُدد سلفا في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لنيبال للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، فإن أعضاء الأفرقة القطرية يدعمون فعلا عملية السلام بطرق شتى. ويشمل هذا الدعم ما يلي: دعم لجنة الانتخابات والعملية الانتخابية؛ ودعم تعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسات المحلية الأخرى؛ ووضع خطة عمل لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ وتقديم المساعدة بشأن المسائل المتصلة بحالات انعدام الجنسية في نيبال؛ وإسداء المشورة بشأن إنشاء وأداء الجمعية التأسيسية؛ ومساعدة بعثة الأمم المتحدة في نيبال في إدارة مواقع التجميع وتنظيم البيانات المتعلقة بالأسلحة، وبكل من جيش نيبال والجيش الماوي، بما في ذلك دعم عمليات تفتيش أسلحة الجيش الماوي وإعادة تشفيرها شريطيا؛ وإعداد استراتيجية للتسريح ومجموعة من تدابير المساعدة على إعادة دمج أفراد الجيش الماوي من المجندين حديثا أو القاصرين؛ وتقديم المساعدة لوزارة السلام والتعمير لتطوير قدراتها، وخصوصا تقديم المساعدة للجنة المعنية بالسلام وإدارة النزاعات؛ ودعم إدارة صندوق نيبال الاستئماني للسلام التابع للحكومة؛ وتقديم المساعدات الغذائية لأكثر من نصف مليون شخص متضرر من النزاع، بمن فيهم أولئك الذين كانوا مشردين داخليا.

٦٢ - ويجري حاليا إعداد استراتيجية للفريق القطري لدعم بناء السلام في نيبال بهدف إضافة مزيد من التفاصيل في مخطط إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وبما يكفل أن يظل عمل الفريق القطري في هذا المجال متسقا ومنصبا على المجالات التي تتمتع فيها الأمم المتحدة بميزة نسبية خاصة. وسيعكف الفريق القطري، بالتعاون مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين، على دراسة تفاصيل هذه الاستراتيجية، مع التركيز على المجالات الأساسية الثلاثة التالية:

(أ) تحول الدولة – ويشمل ذلك تقديم الدعم للجمعية ومشاركة الجماهير والتشاور معها في عملية إعداد الدستور، وإسداء المشورة في مجال السياسات بشأن الخيارات المتاحة لإعادة هيكلة الدولة، ودعم إشراك الفئات المهمشة تاريخيا في مؤسسات الدولة. ويمكن أيضا مساعدة لجنة السلام والتعمير المزمع إنشاؤها، فيتم ذلك مثلا عن طريق المساعدة على تعزيز التنسيق الحكومي بشأن دعم السلام، بما في ذلك دعم صندوق نيبال الاستئماني للسلام وإجراء عملية استعراض للحالة ومساعدة الحكومة والجهات المانحة في جهودها لصياغة إطار للسلام والتنمية؛

(ب) تحقيق الانتعاش – ويشمل ذلك تسريع وتيرة تقديم الخدمات الأساسية إلى الجماعات المتضررة من التراع والجماعات المحرومة، وعن طريق اتخاذ مجموعة من الإجراءات، منها الغذاء مقابل العمل، والتغذية المدرسية، والمبادرات التي تركز على الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال، وتحقيق الانتعاش الزراعي. وستركز المبادرات المحددة الأهداف على الشباب خصوصا، ومن ذلك مثلا ما يتم عن طريق توفير فرص عمل للشباب في المناطق المتضررة من التراع والمناطق المعرضة للخطر؛

(ج) منع نشوب المنازعات وتحقيق المصالحة – ويشمل ذلك تقديم الدعم لمواقع التجميع من أجل إعادة الدمج لصالح الأشخاص المشردين داخليا والأطفال المتضررين من جراء التراع وإجراءات مكافحة الألغام. وسيقوم الفريق القطري، بناء على الطلب، بتقديم المساعدة لمبادرات العدالة الانتقالية، وبسبل شتى منها إسداء المشورة التقنية بشأن قضايا من قبيل تعويض ضحايا التراع وجبرهم، ودعم اللجان شبه القانونية. وتجري أيضا مناقشة السبل الكفيلة بدعم هياكل السلام المحلية بما يفضي إلى تحقيق المصالحة.

٦٣ – ويتم توجيه آليات الأمم المتحدة الإنمائية والإنسانية إلى حيث الاستجابة للآمال المتزايدة المعقودة على دورها في عملية بناء السلام. وبالتطلع إلى المستقبل، ستظل هناك حاجة إلى تكملة الأنشطة الإنمائية بإجراءات إنسانية محددة تستهدف الجماعات المهمشة اجتماعيا، وإضافة إلى الأسر المعيشية المعرضة لمخاطر متنوعة. إن البلد يواجه مخاطر وتحديات متعددة ومعقدة تتطلب استجابة متكاملة ومتجانسة وهي من النوعية التي تتفرد الأمم المتحدة دون سواها بالقدرة على تصميمها وتوفيرها.

ثامنا – الملاحظات

٦٤ – في تقريري الأخير، ذكرت أنني لا أتوقع تمديد آخر لولاية البعثة، ولكن ممثلي الخاص والمنسق المقيم سوف يعقدان مناقشات مع الحكومة الجديدة فور تنصيبها بشأن أي مساعدة

يمكن أن تطلبها الحكومة من أجل إكمال وتوطيد عملية السلام ومن أجل تنمية نيبال في الأجل الطويل. على أن التأخيرات المستمدة في تشكيل حكومة جديدة والخلافات السياسية القائمة بين الأحزاب السياسية التي أحاطت بظروفها لم تتح إجراء هذه المناقشات. ومع ذلك فما برح ممثلي الخاص مدركا أن من شأن قيام توافق واسع للآراء بين الأطراف السياسية والمجتمع المدني فإن من المهم استمرار الوجود السياسي للأمم المتحدة ورصد إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين، من أجل إكمال عملية السلام، وبالذات لنجاح عملية الانتقال فيما يتصل بدمج وإعادة تأهيل أفراد الجيش الماوي.

٦٥ - وكما لوحظ في الفقرة ٩ أعلاه يحتوي اتفاق ٢٥ حزيران/يونيه على قرار صدر بتوافق الآراء في إطار تحالف الأحزاب السبعة ويطلب إلى الأمم المتحدة أن تواصل لمدة ٦ أشهر أخرى ''أعمالها الحالية في رصد وإدارة شؤون الأسلحة والجيش''. وبعد تأخير ملحوظ ناجم عن التعقيدات السياسية بعد الانتخابات تلقيت في ٨ تموز/يوليه رسالة من البعثة الدائمة لنيبال تحيل الطلب الرسمي للحكومة المؤقتة من أجل استمرار البعثة ''على نطاق أصغر من أجل إنجاز ما تبقى من ولايتها، لفترة ٦ أشهر أخرى، اعتبارا من تاريخ انتهاء ولايتها الحالية في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨''. وتذكر الرسالة أيضا: ''أن ما تبقى من الولاية يتصل بالأعمال الجارية بشأن رصد إدارة الأسلحة وأفراد الجيش امتثالا للاتفاق المبرم بين الأحزاب السياسية مع المساعدة على تنفيذ الاتفاق المتصل بإدارة الأسلحة وأفراد الجيش طبقا لمفهومها''.

٦٦ - وكما لاحظت في تقريري السابق فإن إكمال عملية السلام ما زال يشكل تحديا ماثلا، بصرف النظر عما تم من إنجاز مرموق يتمثل في انتخاب الجمعية بوصفها محور التحول السياسي في نيبال. وقد أكدت هذا مفاوضات ما بعد الانتخابات في نيبال وأظهرت مدى الافتقار إلى الثقة بين الذين يشكلون جانبي عملية السلام الأصلية ممن كان تعاونهما أمرا أساسيا لإحراز تقدمها. ويشعر الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) بأن شريكيه الرئيسيين وهما المؤتمر النيبالي والحزب اللينيني الماركسي الموحد تقاعسا عن الاعتراف بانتصاره النسبي وأعادا فتح الاتفاقات التي سبق التواصل إليها قبل انتخابات ١٠ نيسان/أبريل وما زالت الأحزاب الأخرى لا تثق في الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) بينما لا يزال الجيش الماوي وعصبة الشباب الشيوعي يتصرفان خارج نطاق القانون مع التردد في تقاسم السلطة طبقا لنتائج الانتخابات. أما الأحزاب الماديسية والأحزاب الصغيرة الأخرى فهي تعارض استبعادها من عملية لصنع القرارات تسيطر عليها الأحزاب الرئيسية الثلاثة وهي تشعر أن قضاياها لم تنل ما تستحقه من اهتمام في مفاوضات ما بعد الانتخابات. وبرغم أن جميع الأحزاب تذكر أنها

ملتزمة بالتعاون في عملية وضع الدستور، فإنها في الوقت الراهن أبعد ما تكون عن التأكد بأن الحكومة الجديدة سوف تضم جميع القوى السياسية الرئيسية.

٦٧ - وقد بقيت مسألة الجيشين تكتنفها صعوبة خاصة. وكان اتفاق ٢٥ حزيران/يونيه قد وضع إطارا جديدا ورسم أجلا زمنيا لمعالجة هذه المسألة لكن لم يتسن حلها لأنه لم يُتح حل الخلافات بشأن نطاق وأسلوب دمج أفراد الجيش الماوي في قطاع الأمن ولا الحاجة إلى إيجاد نطاق أوسع من الإصلاحات والتحول الديمقراطي في قطاع الأمن.

٦٨ - ولسوف تكون البعثة في وضع يؤهلها للمساعدة في إدارة الأسلحة وأفراد الجيشين طبقا لاتفاق ٢٥ حزيران/يونيه. ولا أعتقد أن ترتيبات الرصد الحالية ستكون ضرورية لفترة زمنية أطول في المستقبل إذا ما بادرت اللجنة الخاصة المعاد تشكيلها لتكون مسؤولة عن العملية، لاتخاذ قرارات مبكرة من شأنها أن تؤدي مثلا إلى تقليل الشروط المطلوبة لعملية رقابة على مدار الساعة في مناطق خزن الأسلحة الثمان. أما عدم إحراز تقدم في السابق بشأن تنفيذ أحكام اتفاق السلام الشامل في ما يتصل بمستقبل أفراد الجيش الماوي وخطة العمل للتحول الديمقراطي لجيش نيبال، فقد ارتبط بوضوح بالتقاعس عن حل هذه القضايا في الفترة التي سبقت انتخاب الجمعية. ومن هنا بات الشرط المطلوب حاليا لا يتمثل في مواصلة ترتيبات الرصد بقدر ما يتجسد في التحول إلى حل راسخ ودائم. وعليه، ينبغي أن يُفهم الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجال الرصد ضمن سياق الجهود الفورية المبذولة للتوصل إلى قرارات بشأن القضايا ذات الصلة التي ستقدم الأمم المتحدة المساعدة بشأنها، إذا ما طُلب إليها ذلك. وأعتقد أن رصد الأسلحة وأفراد الجيشين لا بد وأن يستمر ضمن إطار بعثة سياسية خاصة يمكن أن تواصل تقديم الدعم اللازم لإكمال عملية السلام.

٦٩ - مع ذلك فإن الرسالة التي تلقيتها من الحكومة المؤقتة ينقصها الوضوح الذي أحتاجه لكي أوصي بوجود مستمر للأمم المتحدة على شكل بعثة سياسية خاصة. وعليه، فقد طلبت من ممثلي الخاص أن يلتمس مزيدا من الإيضاح من الحكومة الجديدة المتوقع تشكيلها في القريب العاجل بشأن نطاق الدعم الذي تود أن تتلقاه من البعثة قبل أن أقدم توصيتي الرسمية إلى المجلس بشأن مستقبل بعثة الأمم المتحدة لدعم عملية السلام في نيبال. وإذا ما بقيت هذه المسألة بغير حل في الوقت الذي ينظر فيه المجلس في تقريري هذا، فإنني أوصي بتمديد قوامه شهر واحد للبعثة بحيث يُتاح للحكومة الجديدة وقت للرد على طلبي.

٧٠ - مع ذلك فإذا ما أمكن إيضاح المسائل المطروحة وصدرت الولاية بتمديد للبعثة السياسية لمدة ستة أشهر، ينبغي أن يتلقى المجلس تقريرا بعد ثلاثة أشهر بشأن التقدم المحرز وما يتم بعد ذلك من إمكانية تقليص حجم البعثة، بما أنه سيكون ممكنا، على نحو ما سبق

إيضاحه، تقليل الاحتياج إلى رصد الأسلحة وأفراد الجيشين فور أن تبدأ اللجنة الخاصة أعمالها. ولسوف يتم استيعاب الآثار المالية المترتبة قدر الإمكان ضمن ميزانية ٢٠٠٨. وأي احتياجات مالية إضافية، إذا دعت الضرورة إليها، سوف يتم تقديمها في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ إلى الجمعية العامة.

٧١ - في الوقت نفسه وضعت البعثة خطة طوارئ تتوخى وجود بعثة تخضع لتقليص جذري في حجمها بما يستجيب لهذه المتطلبات. وكما لوحظ أعلاه تم بالفعل إغلاق مكتب المساعدة الانتخابية وسيجري إنهاء عمل مكتب رصد الأسلحة بقوام يبلغ أساسا ٩٠ من مراقبي الأسلحة وهو عدد أقل من نصف القوام السابق المأذون به وإن كان بإمكان هذا العدد مواصلة النهوض لفترة محدودة بالتزامات الرصد بموجب الاتفاق المتصل برصد إدارة الأسلحة والجيشين على أساس الافتراض بأن هذا العدد سوف يتناقص عبر الزمن فيما تبدأ اللجنة الخاصة أعمالها. كما سيتم إغلاق مكتب الشؤون المدنية في نهاية الولاية الحالية وكذلك جميع المكاتب الإقليمية وسيتم إغلاق قسمي المرأة وقسم الشؤون الجنسانية وقسم الشؤون الاجتماعية وقسم حماية الطفل باستثناء الإبقاء على اثنين من موظفي حماية الطفل إلى أن يتم تسريح القاصرين من أماكن التجميع. ولسوف يتوقف تعيين الموظفين السياسيين على البت في أمر الاحتفاظ بممثل خاص لرئاسة البعثة على أساس الإيضاح الذي أتلقاه من الحكومة، كما أن الخطة ستؤدي إلى تخفيض بنسبة ٧٠ في المائة على الأقل في عدد الموظفين الفنيين العاملين بالبعثة.

٧٢ - ومن شأن خطة الطوارئ لبعثة أصغر حجما في نيبال أن تقتضي دعما متواصلا وإن كان مخفضا من جانب البعثة إلى العناصر الفنية التي تتألف منها ولا سيما مكتب رصد الأسلحة. وفيما يتواصل جانب كبير من أعمال التصفية بصورة متوازية بما سيظل هناك معه جانب أكبر من متطلبات التصفية بعد نهاية تمديد الولاية. ولسوف تبلغ نسبة التخفيض المبدئي من موظفي الدعم نحو ٥٠ في المائة.

٧٣ - وفي الختام أود أن أعبر عن تقديري المخلص لأعضاء مجلس الأمن وللدول الأعضاء الأخرى على دعمهم المتواصل لنيبال. كما أود أن أعرب عن امتناني للجهود المتفانية التي بذلها ممثلي الخاص وموظفوه وللمنظمات التي كانت شريكة لهم في نيبال.